القاعدة العاشرة

في العلم الازلي خاصة

وانه ازلي واحد متعلق بجميع المعلومات على التفصيل كلياتها ٢٧٣
وجزياتها وذهب جهم بن صفوان وهشام بن الحكم[1] الى اثبات علوم
• حادثة للرب تعالى بعدد المعلومات التي تجددت وكلها لا في محل بعد
الاتفاق على انه عالم لم يزل مما سيكون والعلم بما سيكون غير والعلم
بالكاين غير

وذهبت قدماء الفلاسفة الى انه عالم بذاته فقط ثم من ضرورة علمه
بذاته يلزم منه الموجودات وهي غير معلومة عنده اي لا صورة لها
١٠ عنده على التفصيل والاجمال

وذهب قوم منهم الى انه يعلم الكليات دون الجزيات[2] وذهب
قوم الى انه يعلم الكلي والجزى[3] جميعاً على وجه لا يتطرق الى علمه
تعالى نقص وقصور

اما الرد على الجهمية هو انا نقول لو احدث الباري لنفسه علماً

---

٢٧٣ — ١) راجع كتاب النحل ص ٦٠ س ١١ — ٢) ب الجزويات —
٣) ب الجزوى —

فاما ان يحدثه في ذاته او في محل او لا في ذاته ولا في[٤] محل[٥] والحدوث في ذاته يوجب التغيير والحدوث في محل[٥] يوجب وصف المحل به والحدوث لا في محل يوجب نفي الاختصاص بالباري تعالى وبمثل هذا نرد[٦] على المعتزلة في اثبات ارادات لا في محل

٢٧٤ وبرهانه انه لو قدر معنى من المعاني لا في محل كان قايماً بذاته غير محتاج الى محل يقوم به ففي احتياج العلم[١] الى محل[١] اما ان يكون معنى يرجع الى ذات كونه علماً فيجب ان يكون كل علم غير محتاج الى محل واما ان يكون لامر زايد على ذات كونه علماً[٢] فيجب ان يكون فعلاً لفاعل[٢] فوجب[٣] ان يكون فعل الفاعل يوجب[٤] نفي الاحتياج في كل عرض وكل معنى وليس الامر كذلك ثم فعل الفاعل لا يوجب ان ينتسب اليه المفعول باخص وصفه الذاتي بل انما ينتسب اليه من حيث كونه فعلاً فقط حتى يسمى فاعلاً صانعاً اما ان يضاف اليه حكم العلمية حتى يصير عالماً[٥] فحال وايضاً فان فعل الفاعل لا يخرج الشيء عن حقيقته فلا يجوز ان يقلب الجوهر عرضاً والعرض[٦] جوهراً فان القدرة انما تتعلق بما يمكن وجوده وهذا من المستحيل فنفى الاحتياج الى محل[١] في حق الجوهر لا يجوز ان يثبت بالقدرة كما ان اثبات الاحتياج الى المحل في حق العرض[١] لا يجوز ان يثبت ٢٧٥ بالقدرة[٧] وما ليس بمكن لا يكون مقدوراً وما ليس بمقدور يستحيل

---

٤) ا تصحيح في الهامش ب ـ — ٥...٥) ب ـ — ٦) ب يرد
٢٧٤ — ١...١) ب ـ — ٢...٢) ب وهو فعل الفاعل — ٣) ب فيجب — ٤) ب موجبا لنفى — ٥) ب ز به فهو — ٦) ب ولا العرض — ٧) ب ز كما ان اثبات الاحتياج الى المحل في حق الجوهر لا يجوز ان يثبت بالقدرة وما ليس ...

ان يوجد

قال هشام فقد قام الدليل على ان الباري سبحانه وتعالى عالم في الازل بما سيكون من العالم فاذا وجد العالم هل بقي علمه علماً بما سيكون ام لا فان لم يكن علماً بما سيكون فاذا قد تجدد له حكم او علم فلا يخلو ان يحدث ذلك المتجدد في ذاته او في محل او لا في ذاته ولا في محل ولا يجوز ان يحدثه في ذاته كما سبق من استحالة كونه محلاً للحوادث ولا يجوز ان يحدثه في محل لان المعنى اذا قام بمحل رجع حكمه اليه فبقي انه يحدثه لا في محل وان كان علمه بما سيكون باقياً على تعلقه الاول فكان جهلاً ولم يكن علماً وايضاً فانه قد تجدد له حكم بالاتفاق وهو كونه عالماً بوجود العالم وحصوله في الوقت الذي حصل وتجدد الحكم يستدعي تجدد الصفة كما ان تحقق الحكم يستدعي تحقق الصفة الستم تلقيتم كونه ذا علم من كونه عالماً فلذلك نتلقى تجدد العلم من تجدد كونه عالماً حتى لو قيل كان عالماً في الازل بكون العالم كان محالا وكان العلم جهلاً بل لو لم يكن العالم معلوم الكون في الازل فصار معلوم الكون في الوقت الذي حصل فلم يكن الباري عالماً بالكون في الازل ثم ٢٧٦
صار عالم الكون في الوقت المحصل فدل ذلك على تجدد العلم

قال ولا نشك بان علمنا بان سيقدم زيد غداً ليس علماً بقدومه بل العلم بان سيقدم غير والعلم بقدومه غير ويجد الانسان تفرقة

---

٢٧٥ — ١) ب ـ — ٢...٢) ا الحاشية ب ـ — ٣) ب علما — ٤) ب ز موجودا — ٥...٥) ا ـ

٢٧٦ — ١...١) ا محرّف —

ضرورية بين حالتَي علمَيهِ وهذه التفرقة راجعة الى تجدد علم في حال القدوم ولم تكن[٢] قبل ذلك

واما قولكم ان[٢] العلم من جملة المعاني وهي لذواتها محتاجة الى محل[٤] وانها في ذواتها مختصة[٥] بمن له احكامها فصحيح الا انا بضرورة التقسيم التزمنا كونه لا في محل اذ لا وجه لنفي التفرقة بين الحالتين ولا وجه لتجدد المعنى في الازلي القديم ولا في الجسم الحادث فبالضرورة قلنا هو معنى لا في[٦] محل له ولا ينحا به[٧] نحو الجوهر من كل وجه حتى يقال هو قايم بالنفس ومتحيز او قابل للعرض وانما يختص حكمه بالفاعل لان الفاعل هو الذي اوجده علماً[٨] لنفسه فصار علماً به ولان الباري تعالى لا في محل والعلم لا في محل فاختصاص ما لا محل له بما لا محل له اولى من اختصاص بما له مكان ومحل

٢٧٧ *وللمتكلمين في جواب شبهة هشام ومرهم طرق* وللفلاسفة طرق ايضاً[١] قال الشيخ[١] ابو الحسن الاشعري رضى الله عنه[١] على طريقته لا[٢] يتجدد لله تعالى حكم ولا يتعاقب عليه حال ولا تتجدد له صفة[٢] بل هو تعالى متصف بعلم واحد قديم[١] متعلق بما لم يزل ولا يزال وهو محيط بجميع المعلومات على تفاصيلها من غير تجدد وجه العلم او تجدد تعلق او تجدد[٤] حال له لقدمه والقدم لا يتغير ولا يتجدد له حال[٤] واضافة العلم الازلي الى الكاينات[٤] فما لا يزال كاضافة الوجود الازلي الى الكاينات[٤] الحاصلة في الاوقات المختلفة وكما لا تغير ذاته بتغير

---

٢) ب ز له — ٣) ب بان — ٤) محال — ٥) ب تختص — ٦) ب ـه — ٧) ب ينحى — ٨) ب عالما

٢٧٧ — ١) ب ـه — ٢) ب ز يجوز ان — ٣) ب ز الحوادث — ٤...٤) ب ـه —

الازمنة لا يتغير علمه بتجدد المعلومات فان العلم من حقيقته ان يتبع المعلوم على ما هو به من غير ان يكتسب منه صفة ولا يكسبه صفة والمعلومات وان اختلفت وتعددت فقد تشاركت في كونها معلومة ولم يكن اختلافها لتعلق العلم بها بل اختلافها لانفسها وكونها معلومة ليس الا تعلق العلم بها وذلك لا يختلف وكذلك تعلقات جميع الصفات الازلية فلا نقول يتجدد عليها حال بتجدد ٢٧٨ حال المتعلق فلا نقول الله تعالى يعلم العدم والوجود معاً في وقت واحد فان ذلك محال بل يعلم العدم في وقت العدم ويعلم الوجود في وقت الوجود والعلم بان سيكون هو بعينه علم بالكون في وقت الكون الا ان من ضرورة العلم بالوجود في وقت الوجود العلم بالعدم قبل الوجود ويعبر عنه بانه علم بان سيكون

والذي يوضح الحق في ذلك هو انا لو علمنا قدوم زيد غداً بخبر صادق او غيره وقدرنا بقاء هذا العلم على مذهب من يعتقد جواز البقا عليه ثم قدم زيد ولم يحدث له علم بقدومه لم يفتقر الى علم اخر بقدومه اذا سبق له العلم بقدومه في الوقت المعين وقد حصل ما علم وعلم ما حصل اذ لو قدرنا انه لم يتجدد له علم ولم تتجدد له غفلة وجهل استحال ان يقال لم يعلم قدومه بل يجب ان يقال تنجز ما كان متوقعاً وتحقق ما كان مقدراً وحصل ما كان معلوماً

وقولهم ان الانسان يجد تفرقة بين حالتيه قبل قدومه وحال

٥...٥) ب ل

٢٧٨ — ١) ب ـ — ٢) ب بالغد — ٣) ب بالخبر — ٤) ب وقدر — ٥) ولا — ٦) ب حالتي —

قدومه فتلك التفرقة ترجع الى تجدد العلم[٧] فليس ذلك على الاطلاق بل يرجع في حق المخلوقين الى احساس وادراك لم يكن
٢٧٩ فكان وفي حق الخالق لا تفرقة بين المقدر والمحقق والمنجز والمتوقع بل[١] المعلومات بالنسبة الى علمه تعالى على وتيرة واحدة وقال هذا العلم المتجدد يحصل عندكم قبل الوجود[٢] المتجدد بلحظة فاذا تقدمه بلحظة كان ايضاً علماً بما سيكون لا علماً بالكاين فهو والعلم الازلي[٣] بما سيكون سواء واذا جاز تقدمه جاز قدمه

ثم الزم عليهم الزام لا محيص لهم عنه وهو ان هذه العلوم المتجددة هل هي معلومة قبل كونها موجودة ام ليس يتعلق العلم بها فان كانت معلومة افبعلم الازلي وعالميته ام بعلوم اخر سبقتها قبل[٤] وجودها فان كان الاول فجوابنا عن الكاينات في كونها معلومة بعلم الازل جوابكم عن العلوم المتجددة وان كان الثاني فكانت محتاجة الى علوم اخر والكلام في تلك العلوم كالكلام في هذه ويؤدي[٥] الى التسلسل وقد الزم اصحاب الارادات الحادثة لا في محل هذا الالزام واعتذروا بان قالوا[٦] الارادة لا تراد وهذا العذر لا يصح على قاعدة هشام وجهم فان الارادة وان كانت لا تراد فهي بخلاف
٢٨٠ العلم لان[٧] العلم يعلم فيلزم القول بالتسلسل وهذا الالزام قد افحم الكرامية في مسئلة محل الحوادث

وقالت المعتزلة على طريقتهم الباري تعالى عالم لذاته ازلًا بما سيكون

---

٧) ب علم وحال للعالم بل

٢٧٩ — ١) ا بين — ٢) ب الموجود — ٣) ب وعلم الازل — ٤) ب (قبيل — ٥) ب ز ذلك ٦) ب ـ — ٧) ب فان

ونسبة ذاته او وجه عالميته الى المعلوم الذي سيكون كنسبته الى المعلوم الكاين الموجود والعالم[1] منا بما سيكون عالم على تقدير الوجود وبما[2] هو كاين عالم على تحقيق الوجود فالمعلومات بعلم واحد جايز تقديراً او تحقيقاً وعندهم[3] يجوز تقدير بقا العلم ويجوز تعلق العلم الواحد بمعلومين ولا استحالة فيه شاهداً وغايباً ثم ان بعضهم يقول يرجع الاختلاف في الحالتين الى التعلق لا الى المتعلق بخلاف ما[4] قال الاشعري ان الاختلاف يرجع الى المتعلِق لا المتعلَق والتعلق وقال بعضهم يرجع الاختلاف في الحالتين الى حالتين

وقد مال ابو الحسين البصري الى مذهب هشام بعض الميل حتى قضى بتجدد احوال الباري تعالى عند تجدد الكاينات مع انه من نفاة الاحوال غير انه جعل وجوه التعلقات[5] احوالاً اضافية للذات[6] العالمية وهو في جميع مقالاته ينهج مناهج الفلاسفة ويرد على شيوخه من المعتزلة بتصفح ادلتهم ردًّا شنيعاً ٢٨١

وقالت الفلاسفة[1] على طريقهم واجب الوجود ليس يجوز ان يعقل الاشياء من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل او عارض لها ان يعقل وذلك محال بل[2] كما[3] انه مبدأ كل موجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ الموجودات[4] التامة باعيانها والموجودات الكاينة الفاسدة بانواعها[4] واشخاصها ولا يجوزان يكون عاقلاً لهذه التغيرات[5]

---

٢٨٠ — ١) ب والعلم — ٢) ب بما — ٣) ب وعندنا — ٤) ا ز اذا — ٥) ب المت.. — ٦) ب لذات

٢٨١ — ١) في كتابه الملل والنحل زعم انه من الالهيات لابن سينا راجع ص ٣٧٧ س ١٢ — ٢) ا ز هو — ٣) ملل للموجودات — ٤) ب وملل ز اولاً (و) بتوسط ذلك اشخاصها (ب باشخاصها) — ٥) الملل المتغيرات —

مع تغيرها حتى يكون تارة يعقل منها انها موجودة غير معدومة وتارة يعلمها[٦] معدومة غير موجودة ولكل واحد من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحد من الصورتين يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات بل هو انما يعقل كل شيء على نحو كلي فعلي[٧] لا انفعالي[٧] ومع ذلك[٩] لا يعزب[٨] عنه شيء شخصي ولا[٨] يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ[١٠] ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل انها مبدأ كل موجود عقل اوايل الموجودات وما يتولد منها[١١] ولا شيء من الاشياء يوجد الا وقد صار معلوماً[١٢] من جهة ما يكون واجباً بسببه[١] فتكون الاسباب بمصادرها[٢] ٢٨٢ تتادى الى ان يوجد منها الامور الجزية[٣] فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها[٤] فيعلم ما يتادى اليه وما بينها[٥] من الازمنة وما لها من العودات فيكون مدركاً للامور الجزية[٣] من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات[٦] واحوال تستعد بها لان تكون كلية[٦] وان تخصصت[٧] فبالاضافة الى زمان ومكان وحال متشخصة فيعقل ذاته ونظام الخير والوجود[٨] في الكل منه[٩] ونفس مدركة[١٠] الكل سبب لوجود الكل منه[٩] ومبدأ له وابداع وايجاب[٩] وايجاد[١١] فلا يتبع علمه معلوماً بل يسبقه ولا يكتسب عنه صفة بل يكسبه ولا يتغير بتغير

---

٦) الملل ـ — ٧...٧) الملل ـ — ٨) الملل يغرب وهو غلطة — ٩) سورة ٣٤, ٣ — ١٠) ب ا ـ — ١١) الملل عنها — ١٢) ب الملل ـ

٢٨٢ — ١) ب نسبته — ٢) ب والملل بمصادماتها — ٣) ب الجزوية — ٤) ا مصاسها ب مطاماتها — ٥) ب لها — ٦...٦) ب م ـ — ٧) م ز جا شخصا — ٨) ب للوجود م الموجود — ٩) م ـ — ١٠) ب م ز من — ١١) تم الكلام من الملل —

المعلوم بل يغيره ولا يتعلق بامر معين من حيث هو معين شخصي حتى لو زال الشخص زال العلم بوجوده وهـذا كمن عرف ان القمر اذا اجتمع مع الذنب في برج كذا وكانت الشمس في برج مقابل[١٢] وقع ثم الكسوف[١٣] فعلمه هذا قبل وجود الكسوف[١٣] وبعده وفي حال الكسوف[١٣] على وجه ليس يتغير بحدوث الكسوف[١٣] وكـذا كل علم كلي ثم الجزي مندرج تحت الكلي على سبيـل التضمن فيصير الكل معلوماً له على هذا الطريق فمن قال منهم انه لا يعقل الا ذاته ٢٨٣ اراد به انه يعقل كونه مبدأ وعقله ذلـك هو الموجب لحصول مـا يصدر عنه ومن قال منهم انه يعقل الكليات دون الجزيات اراد[١] ما قررناه ومن قال منهم انه يعقـل الكليات والجزيات اراد ما عقلـه مقصوداً[٢] اي مبدا وما يصدر عنه الا ان ذلك على وجه فهذا كلام القوم ونحن نتـكلم على ذلك بالاعتراض وبتصفح على كل مسئلة[٣] منها بالاستعراض

فنقول اولاً اطلاق لفظ العقل والعاقل غير مصطلح عليه[٤] عندنا فنغير لفظ[٤] العقل الى العلم ونطلق[٥] لفظ العالم[٦] بدل العاقـل اذ ورد السمع بكون الباري تعالى عالماً[٧] ولم يرد بكونه عاقـلاً[٧] فنطالبكم بالدليل على كون الباري[٨] تعالى عالماً فبما[٩] عرفتم ذلـك والدليل مـا ارشدكم اليه والبرهـان لم يقم عليه فان المتكلم يستـدل بحصول

---

١٢) ب يقابله — ١٣) ب خسوف

٢٨٣ — ١) ب ز به — ٢) ب ز وضمنا — ٣) ب كلمة — ٤) ب ـه — ٥) ب ولنطابق — ٦) ب ز عليه — ٧...٧) ب ـه — ٨) ب الاول — ٩) ب فثم ؟

الاحكام والاتقان في الافعال على كون الصانع عالماً وانتم ما سلكتم هذه الطريقة ولا استقام ذلك على قاعدتكم فان العلم عندكم لم يتعلق بالجزيات او تعلق على وجه كلي فهو اذاً متعلق بالكليات والاحكام
٢٨٤ انما يثبت في الجزيات المحسوسة اما الكليات المعقولة فهي مقدرة في الذهن[1] فما فيه الاحكام ليس بمعلوم على الوجه الذي يقتضيه الاحكام وما هو معلوم فلم يشاهد احكام[2] فيه فبطل الاستدلال من هذا الطريق

فالوا طريقنا في ذلك انما هو برئ من المادة وعلايقها فغير محتجب[3] عن ذاته لان الحجاب هو المادة والمقدس عن المادة هو عالم لنفسه بنفسه اذ لا حجاب

قبل هذه مصادرة على المطلوب الاول فان معنى قولكم غير محتجب عن ذاته اي هو عالم بذاته والكلام فيه كالكلام في الاول وتقريره انما هو برى من المادة فهو عالم فلم قلتم انما هو برى عن المادة عالم ونفي المادة كيف يناسب العالمية والعلم هذا كمن نفى التناهي والانقسام والاين والكيف عنه لم يجب من ذلك ان يكون عالماً فنفى الجسمية والهيولايية عنه ليس يقتضي ان يكون عالماً ولم نجد لعامتكم[4] برهاناً على ثبوت كونه عالماً بالمعلومات سوا التجرد عن المادة وعلايقها وليس ذلك حداً اوسط في برهان ان ولا في برهان لم

قال ابو علي بن سينا البرهان على ان كل مجرّد عن المادة فهو عقل

---

٢٨٤ — ١) ب ز فلا احكام فيها ولا اتقان — ٢) ب احكاما — ٣) ب ز ذاته — ٤) ب اقدامكم —

°بذاته هو بدليل ان كل° ماهية مجردة عن المادة فلا مانع لها من حيث ٢٨٥
ذاتها عن مقارنة ماهية اخرى مجردة فيمكن ان تكون معقولة اي
مرتسمة في ماهية اخرى مجردة وارتسامها هو مقارنتها ولا معني للعقل
الا انه مقارنة ماهية مجردة لماهية مجردة ولذلك اذا ارتسمت في القوة
العاقلة[٣] منا ماهية مجردة كان نفس الارتسام فيها هو نفس شعورها
بها وادراكها لها وذلك هو العقل والتعقل اذ لو كان يحتاج الى هية
وصورة غير الصورة المرتسمة[١] لكان الكلام في تلك الصورة
كالكلام في هذه الصورة[٢] ويتسلسل واذا كان نفس تلك المقارنة هو
العقل فيلزم منه ان كل ماهية مجردة فلا مانع لها من ذاتها ان تعقل
قلت ما زدت في البيان[٤] الا انك جعلت المقارنة حدًا اوسط
ولسنا نشك انك ما عنيت بهذه المقارنة مقارنة الجسم ولا مقارنة
الجوهر العرض ولا مقارنة الصورة المادة بل عنيت به كما فسرت
التمثيل° والارتسام وعنيت بالتمثيل والارتسام التعقل فقد صادرت
على المطلوب الاول اقبح المصادرة فكانك قلت الدليل على كونه عالماً ٢٨٦
انه لا يمتنع على[١] انيته وذاته[٢] ان يكون مرتسماً بصورة اي عالماً فبان
انك ادرجت لفظ المقارنة حتى اخفيت[٣] الحال ثم فسرت المقارنة حتى
ابديت[٤] الحال زالت المصادرة عنك كل الزوال

٥...٥) ب ـ انظر الملل ص ٣٧٦ س ١٥

٢٨٥ — ١) ا ز فهو عقل بذاته هو ان كل ماهية — ٢) ا العاقلية — ٣) ب ز اذ لو كان يحتاج الى هية وصورة غير الصورة المرتسمة لتسلسل — ٤) ا فى الهامش على ما تقدم — ٥) ب التمثل

٢٨٦ — ١) ا فى الهامش على ابديته — ٢) ب ـ — ٣) ب ابديت — ٤) ب اخفيت

واما استشهادك بالقوة العاقلة منا فانما ينفعك مع من لا ينازعك في ان العقل هل[٢] يعقل بذاته ذاتـه[٥] وان عقل افبعقل غير ذاته ام[٦] بعقل هو ذاته اما من نازعك في اثبات كونه عقلًا وعاقلًا اي علماً وعالماً فلا ينفعه هذا الاستشهاد

واما اقتباس كونه عالمًا من كونه معقولًا فهو من امحل المطلوبات[٧] وهو كمن[٧] قال لا يمتنع عليه ان يُعلم فلا يمتنع عليه[٧] ان يَعلم والعرض في ذاته ممتنع ان يعقل ويعلم عند القوم فكيف يصح القياس وهب انه يُعلم فلم ينبغي ان يَعلم ثم اخذ ما يجب مما لا يمتنع من ابعد القياسات وامحل المحالات فان سلمنا لكم كونه تعالى عالماً بذاتـه وعلمه بذاته نفس علمه بعلمه[٨] فلم قلتم ان علمه بذاته الذى هو نفس العلم فعلمه بمعلوماته هو علمه بذاته[٨] ما هو مبدا و[٩]هو مبدا كل موجود افيتعلق علمه بـذاته ثم يتعلق نفس ذلك ٢٨٧ العلم بمعلوماته على النسق الذي حصل ام يتعلق علمه بذاتـه ويتعلق علم اخر بمعلوماتـه ويلزم على الاول ان يقـال لا يعلم الا ذاته اذ لا صورة عنده غير ذاته ولا ارتسام[١] لعقله الا تعقله فان العقل عندكم مقارنة ماهية لماهية والمقارنة هو ارتسام ماهية بماهية فعلى هذا التفسير لم يقترن بوجوده غير وجوده ولا ارتسم في عقليته غير عقليته وساير اللوازم كما هي مفارقة لذاته يجب ان يكون معقوليتها مفارقة لمعقولية ذاته ويلزم على القسم الثاني التكثر الصريح فان عقله لذاته

---

٥) ب بذاته — ٦) ب او — ٧...٧) ب ـ — ٨...٨) ا وقولكم انه يعقل من ذاته — ٩) ب ز لا

٢٨٧ — ١) ا والارتسام

وعقله للعقل الاول ان كانا[٢] شيئاً واحداً من وجه واحد فيلزم ان تكون ذاته هو العقل الاول والعقل الاول ذاته وان لم يكن ذلك على وجه واحد فقد تعدد وتكثر وجوه الذات

ثم نقول اذا كان عقله وعلمه علماً فعلياً لا انفعاليا وانما يلزم منه ما يلزم لعلمه بذاته فيجب ان يكون كل معلوم مفعولاً له وهو معلوم لعلمه فانظروا اي شيء[٢] يلزم من ذلك

قال ابو سينا انه تعالى عالم بالاشياء لا من الاشياء بل الاشياء منه ومن علمه

قبل له فاذاً بطل تقريرك الثاني ان العقل لا معنى له الا ارتسام ٢٨٨ ماهية بماهية فهلا قلت العقل رسم[١] ماهية في ماهية او هلا قسمت الامر فقلت من العقول ما يرتسم[٢] ومن العقول ما يرسم ومنها ما لا يرسم[٢] ولا يرتسم فعقله للعقل[٢] الاول رسم وليس بارتسام وعقله لذاته ليس برسم ولا ارتسام وعقل العقل والنفس له ارتسام وليس برسم فعقولنا مثلاً تصورات وعقول المقارنات تصويرات وتصورات وعقل الباري تعالى لذاته ليس بتصور ولا تصوير وعقله للعقل[٢] الاول تصوير لا تصور

قال ابو سينا الرب تعالى عالم بالموجودات ولكن علمه بها علم لزومي عن علمه بذاته غير مفصل للصور فانه يعلم ذاته وانما يعلم ذاته كما هو عليه وهو انه[١] مبدا للموجودات كلها باسرها فيدخل علمه

---

٢) ا كان — ٣) ب ايش

٢٨٨ — ١) ب ـ — ٢) ا يترسم — ٣) ب العقل

بالموجودات تحت علمه بذاته من غير ان تترتب للموجودات صورة
في ذاته حتى يلزم منه كثرة فان العلم بلوازم الشيء اذا لم يكن متجهاً
نحو تلك اللوازم قصدا بل حاصلاً من العلم بلزومها فلا يكون زايدا
٢٨٩ على نفس العلم بالملزوم ولا فيه كثرة مترتبة فترتبه حسب ترتيب
تلك اللوازم ونحن نجد من انفسنا مثل هذا العلم بالاشياء الكثيرة
من غير ان يتمايز لها صورة في ذاتها وهو انا اذا سئلنا عن مسئلة
نكون قد علمناها واتقناها لكنا في تلك الحالة معرضون عنها فمع
السؤال عنها نجد من انفسنا التفاتاً الى جوابها ويقيناً لنا بحصول
ذلك العلم المشتمل على جميع الجواب من غير ان يكون في ذلك
العلم تفصيل لصور الاشياء التي تنتقش في نفوسنا حين اخذنا في
الجواب ثم ياتي التفصيل مع الاخذ[1] في الجواب مرتبا وليس ذلك
استعدادًا بحتاً ويقيناً بالاستعداد بل يقينا بحصول العلم لا بالاستعداد
وانما يتيقن[2] المعلوم لا المجهول واما علم العقل الاول بالباري تعالى
فلا يكون لازماً لعلمه بذاته فان مبداه قبل ذاته لا لازماً عنه فلا
يكون العلم بما هو قبل ذاته لازماً من نفس علمه بذاته فيكون
علماً اخر على حدة والمعلوم ليس نفس[3] العالم ولا لازماً منه فيكون
زايدًا لا محالة على نفس العالم فتحصل فيه كثرة بسبب هذا العلم

قلت فرقت فرقاً بين علمه بذاته وبين علمه بالاشياء حتى سميت
٢٩٠ الاول ذاتياً والثاني علماً لزومياً افتعني بالعلوم اللزومية معلومات له
بعلم واحد على طريق اللزوم فذلك صحيح او تعني بذلك علوماً اخر

---

٢٨٩ — ١) ب الاخر — ٢) ب نفس — ٣) ب —

لزومية لعلمه بذاته فما المتصور بتلك العلوم وما محلها وكيف تتعلق هي بالمعلومات وما معنى انها غير مفصلة للصور والعلم لا يكون قط الا مفصلاً فانه معنى يتعلق بالمعلوم على ما هو به فهو مفصل بالنسبة الى معلومه وقولك[1] انه يعلم ذاته كما هو عليه وهو مبدا للموجودات فيا عجبا من اطلاق[2] الذات والعلم بالذات[3] والمبدا للموجودات فان كانت هذه الثلاثة الاعتبارات عبارة عن معبر واحد حتى يقال ذاته علمه وعلمه هو مبدإيته[4] وكونه مبدا امر[5] اضافي فكونه ذاتاً وعلماً يجب ان يكون امرًا اضافياً[6] وان كان ثم اعتبار واعتبار حتى يكون انه من حيث انه مبدا اضافياً[6] ومن حيث انه علم[7] سلبياً ومن حيث انه ذات لاسلبياً ولا اضافياً فقد تعددت اعتبارات ثلاثة فذاته ثالث ثلاثة[8] ونقول ما المانع من تعلق العلم الازلي[9] بالمعلومات على نسق واحد حتى لا يكون منه[10] ما هو بالقصد الاول وهو العلم بالملزوم ولا[11] منه ما هو بالقصد الثاني وهو العلم باللازم ان كان العلم ٢٩١
والذات لا يتأثر ولا يتكثر باللوازم والسلوب حتى يقال معنى كونه عالماً[12] انه لا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَاءِ من غير ان ينسب اليه بعض المعلومات بالذات والبعض بالعرض من غير ان تتغير ذات العالم بالمعلوم كما لم تتكثر ذاته بتكثر اللوازم واما التمييز في عقولنا انما هو بحسب امكان الجهل والغفلة والنسيان والا فلو

---

٢٩٠ — ١) ب كذلك — ٢) ا ز لفظ — ٣) ا للذات — ٤...٤) ب ـه — ٥) ب علما — ٦) ا حاشية على قولكم — ٧) ب الاول — ٨) ا عنه — ٩) ب و

٢٩١ — ١) سورة ٣,٤ —

قدرنا علماً لم يطر[٢] عليه ضده البتة لم يخف عليه شيء البتة ولعلمنا مبادٍ وكمالات[٣] فمباديها النظر والاستدلال والتفكير والتدبير وكماله انه لا يخفى علينا المنظور فيه وانما يطلق العلم على الباري تعالى بحسب الكمال لا بحسب المبدا كما ان مبدا افعالنا المعالجة والمزاولة والاكتساب والمجاهدة وكمالها بان لا يتعذر علينا شيء وتطلق القدرة على الباري تعالى بحسب الكمال لا بحسب المبدا وكما ان العفو والعطف منا[٤] بحسب المبدا هو انحصار القلب على حال المعطوف عليه وبحسب الكمال هو الانعام والملاحظة والاكرام والملاطفة فاذا[٥] كان هذا معنى الصفات فلا فرق في تلك النسبة وهو[٥] ان لا[٥] يخفى عليه
٢٩٢ شيء من الكلي والجزئي والذاتي والعرضي واذا فرقتم بين قسم وقسم فقد حكمتم بتعدد الاعتبار وتكثر الجهات والاثار ومن قال ان علم[١] المعلول الاول بالاول لا يكون لازماً لعلمه بذاته لان مبدا المعلول الاول قبل ذاته فلا يكون العلم بما هو قبل ذاته لازماً لعلمه بذاته فيكون علماً اخر على حدة يتوجه على مساق كلامه ان كل من علم شيئاً من حاجته وافتقاره لا يلزمه العلم بالمحتاج اليه لان المحتاج اليه قبل ذاته وقبل حاجة[٢] ذاته بل انما يعلمه بعلم اخر وليس الامر كذلك بل العلم ربما يلزم من[١] العلم ولا يستدعي لزوم العلم من العلم او بالعلم لزوم المعلوم من المعلوم وانما وقع له هذا الغلط من غلط اخر وهو انه اعتقد ان المعلول الاول لزم وجوده من علم العلة الاولى به

---

٢) ب يطرا (واضطرب امر طروّ وطرأ بين اصحاب القواميس) — ٣) ب ـ —
٤) ب فانا — ٥...٥) ب الان لانه
٢٩٢ — ١) ب ـ — ٢) احاجية —

وعلمه به لزوم من[٢] علم العلة الاولى بذاتها فظن ان كل شيء علم وانه بذاته لزم من[٢] علمه بـذاته علم بغيره ولزم من علمه بغيره وجوده وهذا محال على انه اثبت للمعلول الاول علمين علم بذاتـه وعلم اخر بعلته فيكون قد صدر من العلة الاولى شيء هو جوهر[٢] قايم بنفسه[٢]

٥ قام به معنيان مختلفان[١] محققان ليس يلزم من احـدهما[٢] الثاني فقـد ٢٩٣ خالف بذلك اصله الممهد ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد ولا يغنيه عذره ان[٢] احد الشيئين له لذاته والثاني من علته فان علم[٤] المعلول بذاته غير وعلمه بالعلة غير وليس احد العلمين له لذاته والثاني من علتـه ثم هو يعلم ذاته ويعلم معلوله الثاني فقد تكثرت الذات بعلوم زايدة على

١٠ الذات على انه عقل فعّال وانما عقليتـه لانه صورة مجردة عن المـادة وانما فعاليته لانه صورة واهبـة للصور[٥] فلم تتكثر ذاتـه بتكثر معلوماته من الصور ولا تتغير بتغير لوازمه من الموجودات فهلا كان الامر في واجب الوجود كذلك

واما مه قال ضرهم انه[٦] يعلم الامور على وجه كلي لا بنظرة الية الغير

١٥ فنقول كل موجود شخصي في هذا العالم[٧] يستدعي كلياً خاصاً بذلك الشخص فان كلية الشخص الانساني وهو كونه انساناً ليس بكون كليـة شخص حيوان اخر بل الكليـات تتكثر بحسب تكثر الشخصيات فاذا كان لا يعلم الشخصى الا من نحو كليته حتى لا يتغير ٢٩٤ العلم بالكلية ويتغير العلم بالجزية فيلزم ان يتكثر العلم بكليته كمـا

٣٠٠٣) ب ـ

٢٩٣ — ١) ب ـ — ٢) ب احدهما من — ٣) ب عن — ٤) ا ـ —
٥) ب الصور — ٦) ب ز تعالى — ٧) ا العلم

يتكثر بشخصيته وان اجتمعت الكليات كلها في كل واحد فيلزم ان لا يكون المعلوم الا ذلك الكلي الواحد ثم ذلك الكلي الواحد لازم له في وجوده فيكون العلم به لازماً للعلم بذاته فهو رجوع الى محض مذهب من قال انه لا يعلم الا ذاته فما زاد هذا القايل على مذهبه الا اطلاق لفظ الكلية وهي معلومة لزوماً كما كانت الجزيات معلومة لزوماً فلم يستفد من هذه الزيادة شيئاً ومن عرف مبادي الموجودات عرف ما يتادى منها وما يحصل بها نظرا من العلة الى المعلول ومن عرف اخص اوصاف الموجودات عرف الاعم نظرا من الملزوم الى اللازم وبين البابين بون عظيم بعيد

وما تمثل به ابن سينا من حديث خوف الفقر فهو دليل عليه فان من علم مثل ذلك العلم اعني اذا كان كذا يكون كذا فيكون علمه مشروطاً وهي قضية شرطية فلا يكون علمه علماً محققاً حتى يقول ٢٩٥ ان كان الامر كذا فهو كذا فصار الامر جزئاً بعد ما كان كلياً ويتعالى علم الباري تعالى عن القضايا الشرطية بل علمه اعلى من ان يكون كليا او جزئياً او متغيراً بتغير الزمان او متكثراً بتكثر المعلومات انظروا[1] كيف عاد تنزيه القوم تشبيهاً وكيف صار[2] تحقيق القوم تمويهاً

قال الصفار ان الاشكال في هذه المسئلة على جميع المذاهب من جهة انهم تصوروا تعلق العلم بالمعلوم على وجه يتطرق اليه الزمان الماضي والمستقبل والحال حتى يقال علم ويعلم وهو عالم وسيعلم فظنوا

---

٢٩٥ — ١) ب انظر — ٢) ب ظهر —

ان العلم زمـاني يتغير بتغير الحوادث[٢] ومن تحقق ان العلم من حيث هو علم لا يستدعي زمانا بل هو في نفسه تبين وانكشاف وذلـك[٤] اذا كان[٥] صفة للحادث[٦] واحاطة وادراكاً اذا كان صفة للقديم[٦] فهو مع وحدته محيط بكل الاشياء ومع احاطته واحد ومن تحقق كونه واحداً سهل عليه الاشكال

فالبرهان على انه عالم بكل شيء واحد انه لو كان كثيرا لم يخل اما ان يتعدد بتعدد المعلومات كلها والمعلومات من حيث ان لها صلاحيـة المعلومية من الواجب والجايز والمستحيل لا تتناهى على التقدير فيلزم ان تكون العلوم المتعلقة بها لا تتناهى على التحقيق وقد قام الدليل ٢٩٦ على ان اعداداً في الوجود المحقق بالفعل لا تتناهى مستحيل وانمـا حصره الوجود فهو متناهٍ بالضرورة واما ان يتعدد بعـدد مخصوص فيستدعي مخصصاً خاصاً[١] والقديم لا مخصص فاذا علمـه تعالى واحد فهو متعلق بجميع المعلومات والمعلومات لا تتناهى فعلمه متعلق[٢] بما لا يتناهى ولا يفرض اختصـاصه بمعلوم معين كالعلم الحادث فـان الاختصاص والانحصـار نقص وقصور من حيث انه لا يختص الا بمخصص[٣] والدليل على ذلك ان مـا من علم[٤] يفرض الا ويصح تعلق علم واحد منا به ثم لا يثبت لنا العلم بالمعلوم الا ضروريا او كسبياً وعلى اي الوجهين فرض ثبوته فالله تعالى موجده ومبدعه فاذا وجد[٥] كان عالماً به واذا وجب كونه عالماً بالعلم فهو عالم بالمعلوم اذ يستحيل

---

٣) ب ز لا — ٤) ا المتن مضطرب لعله وادراكات — ٥) ا كانت — ٦) ال...

٢٩٦ — ١) ب حاصرا — ٢) ب المتعاق — ٣) ب ز من — ٤) ب معلوم — ٥) ب ز لا —

ان يعلم العلم ولا يعلم المعلوم فلزم ان يكون العلم القديم متعلقاً بكل معلوم وانما اقتصر العلم الحادث على بعض المعلومات لجواز طريان الضد عليه والا فالعلم من حيث هو علم لم يمتنع عليه التعلق بكل معلوم و كذلك كل صفة قديمة فان متعلقاتها لا تتناهى فقد
٢٩٧ اطلقت الاشعرية[٦] بان معلومات الله تعالى في كل معلوم لا تتناهى ٥ واشاروا بذلك الى التقديرات الجايزة في حق كل معلوم اذ ما من وقت من الاوقات وحين من الاحيان الا ويجوز وقوع الحادثة فيه على البدل و كذلك ما من عرض الا ويجوز اختصاصه بكل جوهر على البدل

قال المعترض تلقيتم وحدة العلم الازلي من استحالة علوم غير ١٠ متناهية[١] يحصرها الوجود ومن ان الاختصاص[١] بعدد مخصوص[١] ثم ارتكبتم مثله في العلم الواحد حيث قلتم انه واحد متعلق[١] بمعلومات لا تتناهى فقد اثبتم له تعلقات حقيقية او تقديرية لا تتناهى وما حصره الوجود كيف يشتمل على تعلقات غير متناهية فان قلتم انها على التقدير المفروض لا تتناهى فالتقدير[٢] فكيف يتصور في حق القديم ١٥ سبحانه وان قلتم انها على التحقيق الموجود[٢] فالتحقيق للمتعلق[٤] كالتحقيق للمتعلق فلم لا يجوز علوم غير متناهية ثم التناهي بعدد مخصوص كالتناهي بالواحد فان اوجب اختصاص العدد مخصصاً كذلك يستدعي اختصاص الوحدة مخصصاً وهو كما ان كثرة نوع[٥]

---

٦) ب ز القول

٢٩٧ — ١...١) ب ـ — ٢) هل سقطت كلمة مثل « تعبير » ؟ انظر ص ٢٣٦ س ٨ — ٣) ب ز لا تناهى — ٤) ب للتعلق — ٥) ب ـ

الانسان في الوجود استدعى مكثرا ووحدة نوع الشمس في الوجود استدعت موحّدا ثم معلومات الله تعالى بجملة امر مفصلة فان قلتم انها مجملة على معنى انه يعلم ما لا يتناهى من حيث انها[1] لا تتناهى من ٢٩٨ غير ان ينفصل معلوم عن معلوم فهو علم واحد تعلق بمعلوم واحد وما ينفصل به بقي مجهولا وان قلتم انها مفصلة على معنى انها تتميز في علمه بخصايص صفاتها فالجمع بين التفصيل ونفي النهاية[2] مستحيل فما الجواب عن هذه المشكلات

قالت الصفاتية لسنا نعني بالتعلقات علايق حسية ولا حبايل خيالية[3] ولا ينفى التناهي عن المعلومات اعدادا من المعلومات[4] غير متناهية حاصرة في الوجود بل نعني بالتعلق والمتعلق ان الصفة الازلية صالحة لدرك ما يعرض عليها على وجه لا يستحيل فيعبر عن تلك الصلاحية نحو[6] الدرك بالتعلق ويعبر عن جهة العرض عليه حتى يدركه بالمتعلق ثم وجوه الجايزات على التقدير غير متناهية فالمتعلقات غير متناهية فالتعلقات غير متناهية فالعلم القديم صفة متهيئة لدرك ما يعرض عليها على وجه الجواز[7] دون الاستحالة والقدرة الازلية صفة متهيئة لايجاد ما يعرض عليها على وجه الجواز دون الاستحالة فالمعنى بالعرض جهة الامكان وتعيين الاحاد على البدل والمعنى بالمعروض عليه جهة ٢٩٩ الصلاحية اما نحو الادراك واما نحو الايجاد وهذا كما ان الصور[1] المتعاقبة على الهيولى عند القوم لا تتناهى على البدل وانها فايضة على

---

٢٩٨ — ١) ب انه — ٢) ا الجمع — ٣) ا حالية — ٤) ب المعلوم ولا ثبتت — ٥...٥) ب ـ — ٦) ب يجوز — ٧) ب الصحة

٢٩٩ — ١) ب الصورة —

الهيولى من واهب الصور[٢] وذات واهب الصور واحدة الا انها على صفة لها صلاحية الفيض حتى ما يتهيا الهيولى لقبول[٣] الصورة فتعرض الامكان على القدرة كتهيي الهيولى لقبول الصور[٣] وصلاحية الصفة له نحو الادراك والايجاد كصلاحية الواهب لفيض[٤] الصورة ثم الواهب واحد ومع وحدته على كمال يفيض منه صور[٥] لا تتناهى على البدل فذات الواهب واحدة ولكنه في حكم ما لا يتناهى والصورة لا تتناهي ولكنها في حكم الواحد ثم ما حصره الوجود فهو متناه وما قدره المقدر غير متناه فان التقدير تعبير عن الصلاحتين او نبا عن الاستعدادين واستعمال لفظ الصلاحية في جانب القديم توسع وفي جانب الحادث حقيقة فان القديم بالاعطاء اجدر والحادث بالقبول اولى ثم جهات الامكان[٦] لا تتناهى وهي تشترك كلها في جهة الامكان المحتاج الى من يخرجه[٨] من وجه الامكان الى عين[٩] الوجود فوجوه[١٠] الممكنات كلها الى القديم سبحانه وهو تعالى من حيث العلم يحيط بها ويدركها بوجه واحد وهو صلاحية العلم نحو الادراك ويوجدها ويخترعها بوجه وهو صلاحية القدرة نحو الايجاد وتخصصها بمثل دون مثل بوجه وهو صلاحية الارادة نحو التخصيص ويتصرف فيها بتكليف وتعريف بوجه وهو صلاحية الكلام نحو الامر والنهي[١] ثم هل تشترك هذه

---

٢) ب الواهب للصور — ٣...٣) ب ـ — ٤) ب نحو فيض — ٥) ب صورا — ٦) الممكنات — ٧) ب...ها — ٨) ب الى — ٩) ب حيز — ١٠) ب فوجه

٣٠٠ — ١) ب ز ولا نعني بهذه الصلاحية القوة الاستعدادية التي تصورها الفيلسوف في المادة والهيولى بل نعني بها الكمال في كل صفة على ما تقوى (؟) عليه من الفعل

الحقايق والخصايص في صفة واحدة ام في ذات واحدة فتلك الطامة الكبرى على المتكلمين حتى[٢] فرّ القاضي ابو بكر الباقلاني رضي الله عنه منها الى السمع وقد استعاذ بمعاذ والتجا الى ملاذ والله الموفق[٣]

---

٢) ب فر ا محرف — ٣) ب اعلم

obeikandl.com